

لجنتا الرقابة والقانونية تلتقيان رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية



أفاق

ماجدة أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

"الضم" واستراتيجية إفشاله

ثقافة قادة الكيان قائمة على التوسع والتمدد، ودلّم "إسرائيل" الكبرى ما زال يداعب مخيلات وأفكار كبار القادة الصهاينة السياسيين، ولا شك أن مخطط الضم الذي ينوي العدو تنفيذه هو جزء من هذه العقلية التوسعية المقيتة، وحيال هذا المخطط الخبيث نسطر هذه الكلمات كمحاولة للحديث عن استراتيجيات إفشال المخطط التلمودي الذي وضعته حكومة صهيونية متشددة لا تقيم وزناً للعملية السلمية ولا تعترف بأي حقوق للشعب الفلسطيني وفي ذات الوقت يحظى بدعم واضح وغطاء سياسي من الإدارة الأمريكية الأشد تطرفاً في العصر الحديث. وللحديث عن تفاصيل الاستراتيجيات المطلوب تنفيذها على الصعيد الوطني والسياسي لإنشال مخطط الاحتلال يمكن الوقوف على القواعد التالية:

خبر أو سلو

ليس هناك أدنى شك أن اتفاقية أو سلو - سيئة السمعة والصيت- قد كبلت القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية وجعلت منها أداة بيد عدوها وعدو الشعب الفلسطيني، ومنذ توقيع هذه الاتفاقية بتاريخ 13 سبتمبر من العام 1993 م "إسرائيل" ماضية في قضم الحقوق الفلسطينية وابتلاع الأرض وتوسيع المستوطنات وتعزيز المشاريع الصهيونية والبرامج التهويدية في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشريف حتى وصلنا للمخطط المشؤوم والقاضي بضم أجزاء من الضفة والأغوار. وعليه فإن أو استراتيجية يمكن الحديث عنها لمواجهة مخطط الضم هي الإعلان عن إلغاء اتفاقية أو سلو والاتفاقيات والبروتوكولات الملحقة بها إلغاءً نهائياً ودون رجعة وبما يشمل التوقف الفوري عن ممارسة برامج التنسيق والتعاون مع الاحتلال بكل أشكاله وسحب اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بدولة الكيان. هذا الأمر بمفرده ممكن أن يشكل صدمة سياسية كبيرة لقيادة الكيان يجعلها تفكر ألف مرة قبل تنفيذ مخططاتها المقيتة.

الدور المفقود

وأمام هذه المخططات الخطيرة تتساءل عن الدور الدبلوماسي للسفارات الفلسطينية في الخارج وهو دور مفقود أو معطل مع أن تفعيله يمكن أن يأتي بنتائج سياسية مهمة، إن تكثيف الأداء الدبلوماسي على مستوى السفارات الفلسطينية بالخارج وإطلاع المجتمع الدولي على مخاطر الضم يمكن أن يساهم في إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية بشكل جيد، غير أن السفراء والسفارات والطواقم الدبلوماسية الرسمية الفلسطينية المنتشرة في أنحاء العالم لا تقوم بواجباتها الوطنية حيال مواجهة مشاريع التهويد وقضم سياسيات الكيان وأهدافه الخبيثة ومخططاته التوسعية على حساب شعبنا وأرضنا الفلسطينية المحتلة. هناك العديد من الدول والحكومات والبرلمانات والمنظمات الأممية وغير ذلك من التجمعات السياسية لديها مواقف سياسية مناهضة لمخطط الضم لكنها بحاجة لمن يطرق بابها ويشجعها على الانتقال من موقف المتحدث بالقول ضد الضم إلى فاعل حقيقي يبذل الجهد السياسي المطلوب لإنشال مخطط الاحتلال. وهذا بالتأكيد هو دور مهم يقع على عاتق السفراء والسفارات والطواقم الدبلوماسية الفلسطينية، فهل من مجيب؟

استراتيجية وطنية

التحدي الناجم عن مخطط الضم يجعلنا كشعب فلسطيني أكثر حاجة لاستراتيجية وطنية شاملة تقضي بترتيبات سريعة وفاعلة للبيت الفلسطيني الداخلي والمضي نحو إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية وتجميع الجهود الفصائلية والحركية والرسمية والأهلية بهدف مواجهة العدو ومخططاته. عدونا يواجهنا مجتمعاً على الرغم من عميق الخلافات بينهم فلماذا لا نواجه نحن العدو بوحدة ونزاهة عن قوس واحدة وخاصة في هذه الفترة الحساسة والمهمة من تاريخ الصراع. وعلى أرض الواقع بمقدور شعبنا في الضفة الغربية المحتلة تفجير ثورة عارمة تهدد المصالح الصهيونية هناك وتشكل خطراً على حياة جنود الاحتلال، فلماذا لو رفعت السلطة يدها الثقيلة عن أحرار الضفة؟ حتماً سنرى واقعاً مغايراً تماماً لما يرغب به الاحتلال.

عواقب وخيمة

وان لم نحدث شيئاً على صعيد الاستراتيجيات أنفة الذكر فإننا سنجد أنفسنا أمام وقائع جديدة قد فرضها الاحتلال على الأرض من شأنها تغيير قواعد اللعبة عبر سرقة الأرض ومصادرتها والاستحواذ على خيراتها المختلفة، والاستيلاء على مواردنا المائية والمالية، لنستيقظ يوماً ولا نجد أي إمكانية عملية للتواصل الجغرافي في الضفة سواء بين المدن والمحافظات الفلسطينية أو على مستوى الحدود مع المملكة الأردنية الشقيقة.



سنوات المقبلة والتي سبق للديوان رفعها للجنة للاطلاع ووضع الملاحظات المناسبة عليهما، مضيفاً أنه جرى بحث الرؤية والهيكلية أثناء اللقاء الذي وصفه بالثمر. وأوضح العبادسة، أن المجلس التشريعي سيوصي مجلس الوزراء باعتماد الهيكلية والرؤية للديوان الرقابة، مؤكداً أن التعاون بين التشريعي والديوان سيتواصل لضمان خدمات حكومية أفضل للجمهور الفلسطيني، مبيناً أن عمل التشريعي وديوان الرقابة يتقاطعان بشكل كبير، واصفاً الديوان بأنه عين التشريعي على العمل والأداء الحكومي، حيث يملك المقومات والطواقم اللازمة لذلك.

التقت لجنتي الرقابة والقانونية في المجلس التشريعي برئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية محمد الرقب، بحضور رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان النائب يحيى العبادسة، ورئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول، ومشاركة النواب: يونس أبو دقة، يونس الأسطل، ومحمد شهاب، وأمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون، ومدير عام الدائرة القانونية أمجد الأغا. بدوره نوه النائب العبادسة، أن اللقاء جاء لبحث الرؤية المستقبلية للديوان والهيكلية، ودراسة خطته للخمس

نواب الضفة يرفضون بشدة مشروع قانون حماية الأسرة



والشذوذ الجنسي بكل أنواعه، وهدم الأسس التي بنيت عليها الأسرة وهي المودة والرحمة والتكافل وتحولها لمنكافات وصراعات لا تستقيم معها التربية. واستنكر النواب التعسف في استخدام المادة رقم "43" من القانون الأساسي المعدل بإصدار قرارات بقوانين لا تنطبق عليها صفة الضرورة التي لا تحتمل التأخير كمشروع قانون حماية الأسرة في ظل غياب السلطة التشريعية المتمثلة بالمجلس التشريعي الحالي والذي تم انتخابه بشكل حر ونزيه. واستهجن النواب الإقدام على صياغة قانون بهذه الخطورة والتأثير على بنية المجتمع وسلامة بنیان الأسرة في الخفاء ومناقشته وتداوله في الغرف المغلقة مع فئة محدودة لا تمثل المجتمع، وتجنب استشارة أهل الاختصاص من علماء الشريعة، ورجال الدين والقضاة والقانونيين، وأصحاب الرأي، ثم اختيار توقيت غير مناسب لتمرير القانون على عجل في غفلة من مجتمع ينشغل بقضايا وجودية كجائحة كورونا وقضية الضم ومصادرة أراضي الضفة والأغوار.

أكد نواب كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية المحتلة رفضهم المطلق ومعارضتهم الشديدة لمشروع قانون حماية الأسرة نظراً لاشتقاق مواده نصاً وروحاً من اتفاقية "سيادو" التي رفضها شعبنا رفضاً قاطعاً لما تحويه من مفاهيم فضفاضة، ولمخالفتها للمادة الرابعة من القانون الأساسي التي تنص على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، منوهين لرفضهم لكل الضغوط السياسية التي مورست لأجل سن القانون المذكور. وأوضح نواب الضفة في بيان صحفي أن رفضهم لهذا القانون يأتي بعد دراسة وتمحيص لكافة الوثائق، بدءاً من اتفاقية سيادو ومروراً بصيغة القانون المذكور وانتهاءً بالاشتراطات الأخرى لتعديل قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية وتعديل المناهج الدراسية لتوائم مفاهيم سيادو. واعتبر النواب القانون محاولة للتسلل من خلاله لنشر الممارسات الشاذة في واقعنا وتحولها إلى ظواهر وممارسات طبيعية مألوفة كالعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، والحريات المطلقة، والفوضى الأخلاقية،



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

تصميم وإخراج

رائد توفيق الدحود أحمد جهاد سويدان

تنسيق ومتابعة

الدائرة الإعلامية

مدير التحرير

ماجدة أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

بالقراءة الثانية

المجلس التشريعي يقر مشروع

قانون الحقوق المالية لرؤساء الهيئات المحلية وأعضائها



بإطار قانوني وفق معايير عادلة دون الإخلال بحقوق رؤساء الهيئات المحلية المالية المكتسبة فكان هذا القانون الذي يضمن الحقوق ويؤمن الحياة الكريمة لرؤساء الهيئات المحلية بعد تقاعدهم.

بما يتناسب مع القانون الفلسطيني ويحفظ حقوق رؤساء الهيئات الذين انتهت ولايتهم. وأضاف النائب الغول أن اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي استشعرت ضرورة تأطير الحقوق المالية

وأكد رئيس اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي النائب محمد فرج الغول، أن القانون يأتي لينهي التباين في النظام القانوني في تنظيم الحقوق المالية لرؤساء الهيئات المحلية، وحفظ حقوقهم

أقر المجلس التشريعي بالقراءة الثانية مشروع قانون الحقوق المالية لرؤساء الهيئات المحلية وأعضائها، والمقدم من اللجنتين القانونية، والداخلية والحكم المحلي.

اللجنة الاقتصادية: نقرر

إجراءات جهات الاختصاص

لحماية المستهلك 03

خلال جلسة عقدها بذكرى النكسة

التشريعي يدعو

برلمانات العالم لتجريم

التطبيع مع الاحتلال

05 04

لجنة الداخلية تتفقد

مركز اصلاح وتأهيل

07

الشمال

وصف اجراءات تمريره بغير القانونية

د. بحر يدعم موقف نواب الضفة الراض

لقانون حماية الأسرة ويدعو لحوار وطني لصياغة قانون مناسب

بفعل القانون، وتحويلها إلى ظواهر وممارسات طبيعية كالعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، والحريات المطلقة، والفوضى الأخلاقية، والشذوذ الجنسي بكل أنواعه، وهدم الأسس التي بنيت عليها الأسرة وهي المودة والرحمة والتكافل.

وأوضح بحر أن القانون بطريقة صياغته وطرحه وتميره مخالف للقانون الفلسطيني، وأن الجري وراء سراب الاتفاقيات الدولية غير الملائمة للحالة الفلسطينية لن تجلب منافع للمجتمع بقدر جلبها للمفاسد في حال لم تتعدل للتناسب المجتمع الفلسطيني.

وجدد بحر تأييده لبيان نواب الضفة الغربية حول قانون حماية الأسرة، مؤكداً ضرورة الأخذ بكافة نقاطه لحفظ السلم الأهلي الفلسطيني، والحفاظ على متانة المجتمع الفلسطيني الذي يتعرض بشكل مستمر لهجمات بهدف تغيير مفاهيمه ومعتقداته.



وارتفاع معدلات الجرائم فيه، محذراً من تسلل ممارسات شاذة عن واقعنا وديننا للمجتمع

أكد رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر دعمه لبيان نواب المجلس التشريعي في الضفة الغربية وموقفهم الراض لقانون حماية الأسرة بشكله الحالي وبطريقة عرضه وتميره غير القانونية.

وشدد بحر في بيان صحفي على ضرورة أن يلقى هذا الموقف من نواب الشعب الفلسطيني وكل المواقف الراضة لقانون حماية الأسرة أذانا صاغية لدى الجميع.

وطالب بحر، السلطة برام الله للالتزام بالموقف الوطني والأخلاقي والقانوني بعدم تمرير القانون إلا بعد مناقشة عميقة من كل مكونات الشعب الفلسطيني حتى ينسجم مع تعاليم الدين الإسلامي وعبادات وتقاليد وثقافة المجتمع.

وأكد أن أي تمرير لقانون حماية الأسرة المستقى من اتفاقية سيداو سيئة السمعة، سيؤدي إلى تفسخ المجتمع الفلسطيني

اللجنة القانونية تزور

النائب العام وجهاز الأمن الداخلي وتلقي القضاء الشرعي

وبحثت اللجنة مشاريع القوانين ذات العلاقة بالقضاء الشرعي لدى لقاءها مع رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، "البرلمان" تابعت أنشطة وفعاليات اللجنة القانونية وأعدت التقرير التالي:

على سلامة الإجراءات المتخذة، في حين استقبل رئيس اللجنة النائب محمد فرج الغول، مدير الوحدة القانونية بالجهاز وبحث معه بعض القضايا القانونية التي تخص عمل الجهاز،

زارت اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي النائب العام الفلسطيني وبحث الطرفان إجراءات تنفيذ قانون العقوبات البديلة، كما زار بعض نواب اللجنة قيادة جهاز الأمن الداخلي واطلعوا



وبين الغول، أن مشاريع القوانين تم عرضها على الجهات ذات العلاقة والتشاور بشأنها وعقد ورش العمل والأعمال التحضيرية، وذلك للخروج بأفضل المخرجات لإقرارها وفقاً للأصول القانونية. من جهته، استعرض سماحة الشيخ الجوجو، واقع القضاء الشرعي بعد إقرار قانون القضاء الشرعي، وأكد على أن القضاء الشرعي أصبح بحاجة ماسة لإقرار مشروع قانون أصول المحاكمات الشرعية، ومشروع قانون التنفيذ، ومشروع قانون الأحوال الشخصية. وأوضح أن هذه القوانين مكملة لقانون القضاء الشرعي الذي أقره المجلس التشريعي، حيث تراعي المستجدات التي طرأت خاصة وأن القوانين السارية مطبقة منذ عشرات السنين.

والتوقيف والتحقيق وفقاً للقانون. **وتلقي القضاء الشرعي** واستقبل رئيس وأعضاء اللجنة النواب: محمد فرج الغول، يونس الأسطل، وأحمد أبو حلبية، وفداً من القضاء الشرعي ضم رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي الشيخ حسن الجوجو، وقاضي المحكمة العليا الشيخ عمر نوفل. وأوضح الغول، أنه يوجد لدى اللجنة القانونية مشروعات قوانين في مواضيع ذات صلة بالقضاء الشرعي، وهي مدرجة على جدول أعمال التشريعي ويتم السير في إجراءاتها وفق الخطة المرسومة لإقرار القوانين.

في الجهاز، مطمئنين على سلامة كل الإجراءات القانونية في التعامل مع من يستدعيهم الجهاز أو المحجوزين أو المحقق معهم.

استقبال مديرية**الوحدة القانونية بالأمن الداخلي**

وفي سياق متصل استقبل رئيس اللجنة القانونية بالتشريعي النائب محمد فرج الغول، مدير الوحدة القانونية في جهاز الأمن الداخلي وأئيل الداوي، بحضور المستشار مثقال عجور، وبحث المجتمعون إمكانية تعديل بعض القوانين القديمة وإقرار قوانين جديدة من شأنها تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وتراعي حقوق الموقوفين، وتنظم حالات الاستدعاء

زيارة النائب العام

هذا وزار النواب: محمد فرج الغول، مروان أبو راس، يونس الأسطل، ومشير المصري، النائب العام المستشار ضياء الدين المدهون، وتابع الطرفان إجراءات وخطوات تنفيذ قانون العقوبات البديلة، الذي يمنح الحق للمحكمة باستبدال العقوبة الأصلية بعقوبة بديلة تؤهل المحكومين للانخراط في المجتمع بشكل إيجابي يعود بالنفع عليهم وعلى المجتمع، ويحد من اكتظاظ مراكز الإصلاح والتأهيل، كما ناقش الحضور بعض القوانين التي تحتاج لدراسة وإقرار من المجلس التشريعي ومنها قانون الآثار، وثنى النواب جهود النيابة العامة في تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع.

من جانبه، شكر المستشار المدهون، اللجنة القانونية بالتشريعي على زيارتها ومتابعتها المستمرة للقضايا المختلفة وإجراءات تنفيذ القوانين، مؤكداً على جهود النيابة العامة ومبادراتها الدائمة لتعزيز سيادة القانون وتطبيق العدالة بين أبناء المجتمع.

زيارة الأمن الداخلي

إلى ذلك زار النواب: محمد فرج الغول، مروان أبو راس، يونس الأسطل، ومشير المصري، جهاز الأمن الداخلي وكان في استقبالهم مدير الجهاز العميد عبد الباسط المصري وكوكبة من قادة الجهاز. واطلع النواب على سير العمل اليومي بالجهاز ومهامه، كما اطمأنوا على سلامة إجراءات التوقيف والتحقيق، مؤكداً أهمية دور الجهاز في ترسيخ الأمن والأمان في المجتمع، وفي ختام الزيارة تفقد أعضاء اللجنة القانونية أماكن الاحتجاز والتحقيق

نواب وسياسيون يدعون لاستراتيجية وطنية موحدة وشاملة لمواجهة مخطط الضم

من مسار أوسلو، مطالباً بضرورة سحب الاعتراف بكيان الصهيوني ووقف التنسيق الأمني بشكل فعلي، وإطلاق يد المقاومة في الضفة المحتلة. من جهته، شدد النائب صلاح البردويل أن اتفاقية أوسلو جريمة أكبر من مخطط الضم، مبيناً بأن الفصائل الفلسطينية تدعت لاتخاذ خطوات عملية لمواجهة مشروع الضم، داعياً لتدشين حملة وطنية لمواجهة خطة الضم إعلامياً وقانونياً ودبلوماسياً.

وقال رئيس اللجنة القانونية محمد فرج الغول، بأن مخطط الضم هو عدوان جديد على أراضي فلسطين، مشيراً أن مصطلح الضم مصطلح خادع ويجب تسميته بتكريس الاحتلال الاستعماري.

وأوصى المجتمعون بإيجاد مشروع سياسي يجمع الكتل الفلسطينية والخروج من حالة الانقسام وسحب الاعتراف بالاحتلال ودعوة المؤسسات البرلمانية للضغط على حكوماتها لاتخاذ مسارات ضاغطة على الاحتلال لإيقاف مخطط الضم.



الفلسطينية، مطالباً بطرد سفير دولة الاحتلال من الأردن واستدعاء السفير الأردني من دولة الاحتلال والغاء اتفاقية وادي عربة واتفاقية الغاز المسروق

وقف التنسيق الأمني

بدوره، أشار عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية إياد عوض الله إلى أن الشعب الفلسطيني بحاجة لرؤية فلسطينية تتخلص

بين كل مكونات الشعب الفلسطيني لمواجهة قرار الضم.

تقوية الموقف العربي

من جانبه، شدد رئيس لجنة فلسطين في البرلمان الأردني النائب يحيى السعود، على ضرورة تقوية الموقف العربي ومساندته للموقفين الفلسطيني والأردني باعتبارها مسؤولية عربية مشتركة تجاه القضية

أجمع نواب وخب سياسية ووطنية وأكاديمية على ضرورة إيجاد خطة وطنية موحدة وجامعة لمواجهة قرار الضم، ومطالبة السلطة بترجمة تصريحاتها لإجراءات عملية والعمل على تحقيق الوحدة لمواجهة استحقاقات المرحلة القادمة.

جاء ذلك خلال ندوة برلمانية نظمتها كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي بعنوان: "مخطط الضم المخاطر والدور الوطني الفلسطيني".

بدوره أكد القائم بأعمال رئيس المجلس التشريعي النائب محمود الزهار، أن مخطط الضم يعد التحدي الأخطر والتهديد الأكبر لفضيحتنا منذ النكبة الأولى عام 1948، مؤكداً أن مخطط الضم يشكل انتهاكاً جسيماً لقواعد القانون الدولي.

ودعا الزهار، إلى تفعيل المقاومة بكل الوسائل في وجه الاحتلال والرد على مخطط الضم بانتفاضة تقتلع الاحتلال والوجود الاستيطاني الصهيوني، مطالباً بخطة وطنية موحدة جامعة



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

بالوحدة والمقاومة نجبنا الضم ونقهر الاحتلال

لم يعد هنالك متسع من الوقت في إطار مواجهة مخطط الضم الصهيوني الذي يستهدف قرابة ثلث أراضي الضفة الغربية، فقيادة الاحتلال يرموننا عن قوس واحدة ويتكاتفون جميعاً من أجل سلب حقوقنا وقضم أرضنا وسرقة مواردنا ومقدراتنا وتصفية قضيتنا وانتهاء وجودنا الوطني على أرضنا الفلسطينية.

إن مخطط الضم الذي يجري التحضير لتنفيذه على قدم وساق خلال الأيام المقبلة يتم ضمن رؤية سياسية، صهيونية وأمريكية شاملة، ويدور في فلك مخطط أكثر اتساعاً يشتمل على تشديد الحصار على غزة ومقاومتها بالأسلحة ومحاولات إجبارها على رفع الراية البيضاء والاستسلام للأمر الواقع والرضوخ لشروط ومقاييس الاحتلال، بموازاة نشر أشعة التطبيع مع بعض الحكومات العربية التي وضعت نفسها في خندق التحالف مع الاحتلال والإدارة الأمريكية في موقف انهزامي رخيص يتناقض مع إرادة وثوابت وقيم وتاريخ مجموع الأمة.

من هنا فإننا نؤكد للعالم أجمع أن تشديد الحصار على غزة لن يفت في عضدنا، وسينصهر ويذوب أمام إرادة وعزم وصلابة شعبنا ومقاومتنا، وأن التهديدات العسكرية الصهيونية باستهداف غزة ومقاومتها أصغر من أن يلتفت إليها أحد، ومع ذلك فإن غزة ورجالها الأبطال ومقاومتها الأبية مستعدون وجاهزون للرد على أي حماقة وعدوان صهيوني، ولن يجدوا منا سوى النار والوبال وشدة البأس عند النزال وفي سوح الوغى والمواجهة بإذن الله.

لقد قيل الكثير عن مواجهة مخطط الضم والتصدي لصفقة القرن، وشعبنا قتيلاً وقيلاً وتصريحات وشعارات، وأن الأوان كي نترجم تلك النظريات والشعارات إلى خطط تنفيذية وبرامج عملية على أرض الواقع، والأنظ أسرى للشعارات الفارغة من رصيدها الواقعي والتصريحات والوعود البراقة التي لا تسمن ولا تغني من جوع. إن ميقات مخطط الضم الصهيوني يقترب بشكل متسارع، ولا بد لكل الوطني الفلسطيني أن يستشعر عظم الخطر الداهم ويرتقي إلى مستوى التحدي الأكثر شدة وخطورة منذ النكبة الأولى عام 1948 وحتى اليوم.

من هنا فإننا أكثر ما نكون حاجة اليوم إلى برنامج وطني جامع يتحمل فيه الكل الوطني، قوى وفصائل وشخصيات وطنية ومنظمات مجتمع مدني وشرائع شعبية، مسؤولياته التاريخية، بموازاة برنامج عربي وإسلامي ودولي يحاول تحشيد القوى والمواقف الخارجية على المستويات السياسية والدبلوماسية والقانونية والإعلامية من أجل ردع الاحتلال وإحباط مخطط الضم وصفقة القرن.

إن أبناء شعبنا في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي الـ 48 وفي ديار اللجوء والشتات، أمام لحظة تاريخية فاصلة ومنعطف وطني بالغ الخطورة، ولا عذر لأحد مهما كان في التخلف عن ركب مواجهة الاحتلال ومخططاته العنصرية أو التنصل من أداء واجبه الوطني ودفع أثمان واستحقاقات المرحلة وما تتطلبه من جهد وعطاء وتضحيات.

ولا يختلف أحد على أن تترس السلطة الفلسطينية خلف النظرية والشعار ووقوفها سدا منيعاً أمام نضال وكفاح ومقاوم شعبنا في الضفة الغربية يشكل أحد أخطر معالول الهمم لكياننا ومشروعنا الوطني ووجدتنا وتماسكنا الداخلي، والبوابة السوداء التي سينفذ منها الاحتلال الصهيوني لتطبيق مشاريعه العدوانية ومخططاته العنصرية وفي مقدمتها مخطط الضم، وهو ما يتطلب من السلطة الفلسطينية وحركة فتح إجراء مراجعة شاملة لمواقفها وسلوكياتها الوطنية، والتلاحم مع آمال وطموحات أبناء شعبها، والعودة إلى الخندق الوطني، عبر ترجمة مواقفها النظرية إلى واقع عملي في مواجهة الاحتلال، ورفع يدها الثقيلة عن المقاومة في الضفة، وعدم وضع الموانع والسدود أمام أي حراك شعبي انتفاضي على أرض الضفة، والتعاون مع كافة الفصائل الفلسطينية من أجل إنهاء الانقسام وترتيب البيت الفلسطيني الداخلي وإرساء استراتيجية وطنية موحدة لإدارة الصراع مع الاحتلال وإنجاز مشروع التحرير والعودة بإذن الله.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني، وباسم شعبنا الفلسطيني، نطلق صرخة وطنية مدوية من أجل استنهاض كافة الطاقات الوطنية، واستفراغ الوسع من أجل تحشيد الجهد العربي والإسلامي والدولي، إقليمياً ودولياً، في معركة الوجود والمصير مع الاحتلال الصهيوني، لأن معركتنا مع الاحتلال اليوم تختلف عن سابقتها من المعارك التي خاضها شعبنا، فضلاً عن أن البيئة الإقليمية والدولية الراهنة تختلف اليوم عما سبق من مراحل ومنعطفات.

ويحق لنا التساؤل والغرابة في أن إزاء موقف الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والمنظمات الأممية كافة التي لم تضطلع بمسؤولياتها القانونية والسياسية والأخلاقية والإنسانية في حماية قراراتها والدفاع عن ميثاقها ومنظومتها القانونية والإنسانية، في وقت يمليه عليها ميثاقها القانوني وعهدها الأخلاقي والإنساني اتخاذ قرارات حاسمة في وجه مخطط الضم الصهيوني الذي يشكل تهديداً مباشراً للأمن والاستقرار والسلم الدولي؟!.

وختاماً، فإننا نؤكد أن حجر الزاوية في مواجهة مخطط الضم وخطة صفقة القرن وإفشالها يكمن في الثقة المطلقة بالله تعالى واستشعار معيّرته وتأييده لعباده المؤمنين، واليقين بحتمية النصر والغلبة على الاحتلال، فنحن نقاتل الاحتلال وأعوانه ومشاريعهم التصفية بإيماننا الكامل بالله ووعده لنا بالنصر والتمكين أولاً، ثم بإيماننا المطلق بعدالة قضيتنا، وسنبقى متجذرين متغرسين في هذه الأرض المباركة، وسنعضّ على حقوقنا وثوابتنا الوطنية بالنواجذ، ونقدم التضحيات تلو التضحيات حتى نُسقط مخطط الضم وصفقة القرن، ونحرر أرضنا وقدسنا ومقدساتنا من رجس الاحتلال بإذن الله.

درست إعادة الحياة للمرافق الاقتصادية تدريجياً

اللجنة الاقتصادية تلتقي وكيل وزارة الاقتصاد
وتشيد بحماية المستهلك ودعم المنتج المحلي

حركة الاستيراد والتصدير في ظل جائحة كورونا، مشدين بتخفيض الوزارة رسوم الاستيراد على كثير من السلع الأساسية دعماً للمجتمع الفلسطيني.

وتدرس إعادة الحياة

للمرافق الاقتصادية تدريجياً

إلى ذلك درست اللجنة إعادة الحياة للمرافق الاقتصادية تدريجياً وبما يضمن الالتزام بمعايير وشروط السلامة، جاء ذلك لدى مناقشة اللجنة مناقشة أصحاب "البسطات" والعمالين بالأسواق الشعبية بفتحها بعد اغلاقها سابقاً ضمن إجراءات منع انتشار فايروس كورونا.

وأيدت اللجنة الاقتصادية حاجة أصحاب "البسطات" وكل المرافق الاقتصادية في إعادة فتحها ودوران عجلة العمل فيها، بعد أن تعرضوا لخسائر كبيرة بسبب توقف العمل لنحو شهرين بسبب "كورونا". وأكدت اللجنة خلال اجتماعها على ضرورة أن يكون لدى الجهات الرسمية مراعاة خاصة لفئة أصحاب "البسطات"، موضحة أنها ستطالب الجهات المختصة بسرعة النظر بإعادة فتح الأسواق الشعبية، ووضع حلول تحافظ على صحة المواطنين وضمان سلامتهم.

كما ناقشت اللجنة سياسة إحلال الواردات، ودعم المنتج المحلي، مباركة إجراءات وزارتي الاقتصاد والمالية الرامية لوضع سياسات لدعم المنتج المحلي وتطويره بهدف تشغيل أكبر عدد من الأيدي العاملة.

أشادت اللجنة الاقتصادية بالتشريعي بجهود وزارة الاقتصاد في حماية المستهلك من خلال فحص صلاحية وجودة المنتجات المحلية والمستوردة، ودعم المنتج المحلي وانتهاج سياسة إحلال الواردات.

جاء ذلك أثناء الاجتماع الذي عقده اللجنة مع وكيل وزارة الاقتصاد الوطني الدكتور رشدي وادي، بحضور رئيس اللجنة النائب عاطف عدوان، والنواب: سالم سلامة، يوسف الشرافي، وجميلة الشنطي، واستمع نواب اللجنة لشرح مفصل قدمه وكيل الوزارة حول الأوضاع الاقتصادية وإجراءات الوزارة في حماية المستهلك، وفحص البضائع، والسياسات التجارية بحماية المنتج المحلي وإحلال الواردات.

وشرح وادي إجراءات وتداعيات وسم بعض المنتجات المحلية بضايعهم ومنتجاتهم باللغة العبرية، مؤكداً اعتراض الوزارة على ذلك وعزمها وقفه فوراً، لافتاً لاستمرار عمل طواقم الوزارة لضمان بقاء سلامة السوق الفلسطيني وحماية المستهلك ودعم المنتج المحلي، والتزام التجار والصناع بشروط الصحة والسلامة.

من ناحيتهم أكد النواب على ضرورة تكثف وزارة الاقتصاد الوطني جهودها لحماية المستهلك ودعم المنتج الوطني سيما في ظل جائحة كورونا، ومحاسبة التجار والصناع الذين يتلاعبون بجودة المنتجات أو أسعارها.

وأبدى النواب تقديرهم لدور وزارة الاقتصاد في توفير السلع الأساسية في السوق المحلي رغم تراجع

اللجنة القانونية لدى اجتماعها مع

رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي الشيخ حسن الجوجو



خلال جلسة عقدها بالذكرى "53" للنكسة

التشريعي:

الزهار: القدس
الأمة وشعبها
ولن نهادن إلا



بحر: تهديدات الاحتلال لإجبار
شعبنا لقبول مشروع الضم لا قيمة
أو اعتبار لها في الميزان الوطني



النواب:

أكد نواب المجلس التشريعي أن الاحتلال يمارس التجاوزات العلنية الفاضحة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني صباح مساء وبشكل متعمد في استهانة واضحة بالمجتمع الدولي، مؤكداً أن شعبنا لن يتنازل عن ثوابته ومقدساته مهما طال الزمن، جاءت تصريحات النواب خلال جلسة عقدها التشريعي بحضور نواب من كتلتي فتح وحماس البرلمائيتين. واستمع النواب خلال الجلسة لتقرير موسع وشامل أعدته لجنة القدس والأقصى بمناسبة الذكرى الثالثة والخمسين للاحتلال الصهيوني لشرقي القدس والمسجد الأقصى المبارك، "البرلمان" تابع وقائع الجلسة وأعدت التقرير التالي:

كلمة رئيس

التشريعي بالإجابة الدكتور أحمد بحر

أكد رئيس المجلس التشريعي بالإجابة د. أحمد بحر في كلمة مصورة له تم بثها بداية الجلسة، أن تهديدات قادة الاحتلال باستخدام القوة ضد شعبنا لإجباره لقبول مشروع الضم والاستيلاء لمخطط تصفية القضية الفلسطينية لا قيمة أو اعتبار له في ميزاننا الوطني المقاوم.

وقال "بحر" خلال كلمته أثناء الجلسة التي عقدت بمناسبة الذكرى "53" لاحتلال شرقي القدس والمسجد الأقصى، إنه في ذكرى النكسة فإننا نؤكد أن أي حماقة صهيونية يرتكبها الاحتلال ضد شعبنا ستقابل بمقاومة فلسطينية شرسة، مشيراً إلى أن قرار الاحتلال ضم أجزاء من أراضي الضفة وفرض السيادة الصهيونية عليها جاء إلى جانب إنهاء قضيتي القدس واللاجئين وسرقة مواردنا ومقدراتنا الوطنية وتصفية الوجود الفلسطيني على الأرض.

وأوضح أن النكبة والنكسة واحتلال القدس وفلسطين وكل أشكال العنصرية والعدوان التي صبها الاحتلال على شعبنا طيلة العقود الماضية، لن تضعف عزيمتنا الوطنية.

كلمة القائم بأعمال

رئيس التشريعي النائب محمود الزهار

بدوره شدد القائم بأعمال رئيس المجلس التشريعي ورئيس الجلسة النائب محمود الزهار، أن القدس والأقصى جزء من عقيدة الأمة الإسلامية وأن شعبنا خط الدفاع الأول عنهما، لافتاً إلى أن الشعب الفلسطيني لن يهادن الاحتلال مهما طال الزمن وسيستمر بمحاربة ومجابهة الاحتلال بكل السبل والوسائل المتاحة وصولاً للتحرير والاستقلال، داعياً أحرار الأمة والعالم للضغط على الاحتلال ودعم حق الشعب الفلسطيني حتى ينال الحرية والاستقلال.

تقرير لجنة القدس والأقصى

بدوره تلا رئيس لجنة القدس والأقصى بالتشريعي النائب أحمد أبو حلبية، تقرير لجنة الذي جاء على

النحو التالي:

الانتهاكات الصهيونية بحق الأقصى

واصلت المغتصبين الصهاينة اقتحاماتهم وتدنيسهم للمسجد الأقصى والاعتداء على حرمة، رغم جائحة كورونا مع تكثيف هذه الاقتحامات وزيادة عدد المقتحمين بحماية مكثفة من الشرطة الصهيونية وبدعم من القضاء والمستوى السياسي؛ وقدّر عدد المقتحمين الصهاينة منذ بداية العام 2020م حتى الآن بأكثر من "3000"، من بينهم أعضاء برلمان وزراء صهاينة وحاخامات وطلبة يهود.

وندد "أبو حلبية" بمحاولات الاحتلال فرض السيطرة على الأقصى من خلال التحكم بأعداد المصلين المسلمين لفترة تجاوزت "50" يوماً بحجة جائحة كورونا، منوها لسعي الاحتلال لتغيير الوضع القائم في المدينة المقدسة وانتزاع إدارة الأقصى من يد الأوقاف الإسلامية.

ولفت لزيادة عمليات الحفريات أسفل الأقصى وفي محيطه مما أدى إلى انهيارات أرضية وتشققات خطيرة في ساحات المسجد وأسواره.

الاعتداءات الصهيونية

على الممتلكات الإسلامية بالقدس

وعدد التقرير الاعتداءات الصهيونية على الممتلكات الإسلامية بالقدس منها الدعوة لهدم أجزاء من سور مدينة القدس التاريخي الذي بناه الخليفة العثماني سليمان القانوني، ومواصلة تخريب مقبرة مأمون الله وتجريف مئات القبور، وإقامة طرق وشوارع على أنقاض هذه القبور، والاعتداءات المتكررة على مقبرة باب الرحمة والمقبرة اليوسفية والاستيلاء على أجزاء منها لإقامة حدائق تلمودية ومحطات للقطار الهوائي، بالإضافة لاعتداء الاحتلال على المقدرات الإسلامية والمسيحية بالقدس سواء المساجد أو الكنائس والمقابر وغيرها بالهدم والاستيلاء والحرق والتجريف والتخريب وكتابة الشعارات المسيئة للأنبياء والمرسلين والعرب والمسلمين.

هدم منازل وعزل مناطق

1. هدمت قوات الاحتلال آلاف المنازل والعقارات

بالقدس منذ احتلالها بادعاء البناء دون ترخيص، وهدمت قرى وأحياء كاملة؛ مثل حي المغاربة وحي الشرف الواقعين غرب وجنوب الأقصى وقريتي أبو نوار وعين شمس، والتهديد المستمر بهدم تجمع بدو عرب الجهالين في منطقة الخان الأحمر، والإعلان عن مخططات صهيونية لهدم عشرات آلاف المنازل المقدسية.

2. لقد عزل جدار الضم والتوسع الاستيطاني الذي أنجزه الاحتلال مؤخراً "120.000" فلسطيني أصبحوا يعيشون خلف الجدار مهددين بسحب حق الإقامة بالقدس منهم.

النشاط الاستيطاني بالقدس

1. توسيع المغتصبين الصهيونية بالقدس؛ وبناء عشرات آلاف الوحدات السكنية فيها، وتخصيص "60" مليون دولار لإقامة مشاريع استيطانية في القدس القديمة.

2. تنفيذ مشاريع تهويدية في القدس كان آخرها مشروع القطار الهوائي "التلفريك" ومشروع بناء نفق لسكة حديد تحت الأرض، ومشروع بناء سكة حديد فوق الأرض تخترق أحياء القدس المختلفة.

3. شق وتدنيس الشارع الأمريكي وهو خاص باليهود، ومشروع طريق خاص بالفلسطينيين شرقي مدينة القدس بهدف عزل بعض البلدات الفلسطينية عن المدينة المقدسة.

4. إكمال مشاريع الاستيطان في المنطقة المعروفة باسم "E1"، علماً بأن تنفيذها سيصادر المزيد من أراضي المقدسيين ويعقد حريتهم بالحركة والتنقل.

اعتقالات وإبعادات وغرامات

1. اعتقلت قوات الاحتلال الآلاف من رجال وأطفال ونساء القدس منذ العام "1967"م، فيما بلغت الاعتقالات من بداية العام "2020"م أكثر من "600" مقدسي.

2. أبعدها الاحتلال منذ العام الجاري أكثر من "250" مواطناً عن القدس والأقصى لمُعدّ مختلفة، وكان آخرهم سماحة الدكتور عكرمة صبري خطيب المسجد الأقصى.

3. استمرت قوات الاحتلال بفرض مزيد من الضرائب على المقدسيين، مثل ضرائب:

انتهاك حرية التعليم

1. فرضت سلطات الاحتلال المناهج الصهيونية في أكثر من "70%" من مدارس المقدسيين، بالإضافة لمنع بناء فصول دراسية أو مدارس جديدة أو ترميم المدارس القديمة.

2. أجبر الاحتلال مدارس مدينة القدس على فتح أبوابها في ظل انتشار جائحة كورونا رغم رفض أولياء أمور الطلاب.

إجراءات وعقوبات في ظل "كورونا"

1. اعتقل الاحتلال ما يزيد عن "200" مقدسي خلال جائحة كورونا.

2. عدم تقديم العلاجات اللازمة للمصابين بـ"كورونا" من أهل القدس، ومنع إنشاء مراكز فحص لكشف المصابين بالفيروس، ومنع المقدسيين من التوجه لغربي المدينة المقدسة للفحص أو تلقي العلاج.

3. نكل الاحتلال بالأطباء المقدسيين خلال "كورونا" وتعهد تأخيرهم على الحواجز العسكرية، واستمر باقتحام المستشفيات المقدسية بين الحين والآخر، مما عرقل عمل الأطقم الطبية فيها.

التوصيات

1. دعوة السلطة للقيام بواجبها ودعم صمود المقدسيين خاصة في ظل "كورونا"، ووقف التعاون والتنسيق الأمني مع الكيان فوراً والتوقف عن ملاحقة المقاومين في الضفة المحتلة.

2. على السلطة اتخاذ الإجراءات العملية لملاحقة الاحتلال وقادته تمهيداً لمحاكمتهم في المحاكم الدولية بتهمته ارتكاب جرائم حرب.

3. تحميل العدو الصهيوني المسؤولية الكاملة عما سببته على خطة الضم.

4. دعوة فصائل المقاومة الفلسطينية للتصدي

احتلال يتجاوز القانون الدولي والإنساني بشكل يومي ومتعمد

أبو حلبية: نطالب البرلمانات العربية والإسلامية والدولية القيام بواجباتهم القومية وتشريع مقاطعة الاحتلال



س والأقصى جزء من عقيدة
نا خط الدفاع الأول عنهما
احتلال مهما طال الزمن

على برلمانات العالم سن تشريعات تجرم التطبيع وتمهد لمحاكمة المطبوعين مع الاحتلال



المحلية والدولية لفضح المطبوعين مع الاحتلال والمتأمريين معه، داعياً القضاء الفلسطيني للبدء الفوري بإجراءات محاكمة كل من يثبت تسريبه للعقارات الفلسطينية وبيعها للاحتلال أو تسهيل ذلك وفقاً لمواد وبندو القانون الثوري.

النائب يوسف الشرافي

من ناحيته دعا النائب يوسف الشرافي، البرلمانات العربية والعالمية لتشريع قوانين تحرّم التطبيع مع الاحتلال وتمنع الترويج له، داعياً لأوسع تحركات شعبية في القدس والضفة لمنع الاحتلال من تنفيذ مخططاته التهويدية التي وصفها بالخبيثة.

وندد الشرافي، بكل الإجراءات المتخذة من قبل سلطة رام الله والهادفة لقمع شعبنا والتغول على الحريات العامة وحماية الاحتلال ومستوطنيه، لافتاً لضرورة وقف التنسيق الأمني فوراً.

النائب محمد فرج الغول

أما النائب محمد فرج الغول، فقد أوصى لجنة القدس بجمع جميع التقارير والقوانين والتوصيات التي أقرها المجلس التشريعي في تقارير وجلسات سابقة حول القدس والمسجد الأقصى والبدء بمتابعة تنفيذها عملياً على أرض الواقع حتى لا تبقى حبيسة الأدراج ولا جبراً على ورق، مشدداً على أهمية اعتبار تقرير لجنة القدس والأقصى بمثابة وثيقة رسمية من وثائق المجلس التشريعي والمبادرة لترجمته وتوزيعه على أوسع نطاق وإيصاله للبرلمانات العربية والدولية وسفارات وقنصليات دول العالم كافة.

العمل الجاد والمتواصل للتخلص من القيادة التي وصفها بأنها ممتطية للشعب الفلسطيني، واصفاً سلطة رام الله بأنها الأخطر في معادلة الصراع بعد أن كشفت أوسلو عن عمق الخيانة المتأصل في قيادة منظمة التحرير، مطالباً بتركيز المقاومة المسلحة بالضفة الغربية والقدس، لافتاً لأهمية تنبيه العرب شعوباً وحكومات بأن الخطر الصهيوني يهددهم وأن الشعب الفلسطيني حائط الصد لأمنهم القومي.

النائب سالم سلامة

بدوره ندد النائب سالم سلامة، خلال مداخلاته بتصريحات وزير خارجية رام الله التي أبدى فيها استعداد المفاوضات الفلسطيني للجلوس مع قادة الاحتلال، بينما يرفضون الالتقاء مع قادة الفصائل المقاومة.

ودعا النائب سلامة، الشعوب العربية والإسلامية لنيد المطبوعين مع الاحتلال وفضحهم على أوسع نطاق ليكونوا عبرة لغيرهم، مؤكداً أن المقاومة وحدها هي التي أثبتت نجاعتها في التعامل مع المحتل.

وشدد أن فرقة وانقسام الشعب الفلسطيني لا تفيد سوى الاحتلال وتدفعه للتمادي في الاستيلاء على المزيد من أرضنا المقدسة، مؤكداً أن الاحتلال مستمر بمخططاته التهويدية والاستيطانية مستغلاً انشغال العالم "بكورونا" وغيرها من المشكلات.

النائب عاطف عدوان

بينما دعا النائب عاطف عدوان، وسائل الإعلام

وأوضح المصدر، أن القدس جزء من العقيدة الإسلامية واصفاً من يفرط فيها بمختل العقيدة، داعياً لإقرار استراتيجية وطنية لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة على أساس الشراكة، وتوثيق العلاقات مع الدول العربية والإسلامية المؤيدة للحقوق الفلسطينية.

النائب نعيمة الشيخ علي

من جانبها أكدت النائب عن حركة فتح نعيمة الشيخ علي، أن الاحتلال يحاول بسط سيطرته على مدينة القدس لتهويدها وطمس هويتها العربية والإسلامية واخضاعها بالكامل للمشروع التوسعي عبر سلسلة إجراءات متواصلة.

ووصفت الحراك الفلسطيني والعربي الرسمي بأنه دون مستوى التوقعات الشعبية ولا يتناسب مع مكانة مدينة القدس، وبينت الشيخ علي، أن الاحتلال يواصل إجراءاته الهادفة لتعزيز مكانة القدس كعاصمة أبدية للدولة اليهودية.

ونددت الشيخ علي، بمخطط الضم الذي وصفته بأنه يهدف لتهويد الضفة وقطع التواصل الحدودي بين فلسطين والأردن ويقطع أكثر المناطق حيوية للاقتصاد الفلسطيني، منوهة أن المعركة مع الاحتلال هي معركة وجود وليس حدود، داعية لمواجهة مشاريع التصفية بالوحدة الوطنية.

النائب يونس الأسطل

أما النائب يونس الأسطل، فقد قال: "إن كل التوصيات الواردة في التقرير والموجهة للسلطة لا مكان لها خاصة بعد الثبوت عملياً أن السلطة جزء من الاحتلال". مقترحاً أن تكون التوصيات بضرورة

لاحتلال ومنعه من الاستفراد بالقدس والأقصى. 5. دعوة الدول العربية والإسلامية وخاصة المملكة الأردنية للتحرك العاجل لمواجهة العدو الصهيوني ومخططاته وعدوانه على المدينة المقدسة.

6. مطالبة البرلمانات العربية والإسلامية وخاصة البرلمان العربي بسن ما يلزم من قوانين لتجريم التطبيع مع الاحتلال وتفعل لجان القدس وفلسطين فيها.

7. ادانة كل أشكال التطبيع مع الاحتلال واعتباره خيانة للقدس والأقصى والقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية.

8. تفعيل صناديق ولجان دعم القدس التابعة لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، ودعم مشاريع صمود المقدسيين، ودعوة الشعوب العربية والإسلامية لدعم صمود الشعب الفلسطيني وأهل القدس، ودعوة العلماء والدعاة لتحشيد الجماهير والشعوب ضد التطبيع وفضح المطبوعين ونبذهم.

مداخلات النواب

النائب إبراهيم المصدر

أشار النائب عن حركة فتح إبراهيم المصدر، لاستمرار الاحتلال بتهويد القدس وخلق حقائق على الأرض عبر إقامة العديد من المستوطنات حولها وبناء جدار الفصل العنصري لفصل المدينة عن محيطها العربي، وكذلك من خلال فرض قوانين وإجراءات عنصرية لجعل الحياة في المدينة المقدسة بيئة طاردة للعرب والمسلمين والمسيحيين وجاذبة للاستيطان اليهودي.

اطلعت على جهوزيته.. لجنة الترية تتفقد المستشفى الأوروبي



التدريب العملي لهم في التعامل مع المصابين وتحويل المجتمعون على ثلاث مدارس تمريضية تابعة للمستشفى الأوروبي تم تخصيصها لإقامة النزلاء والقادمين من معبر رفح، والمحجورين فيها صحياً لمدة "21" يوماً.

تفقد وفد من اللجنة مستشفى غزة الأوروبي للاطلاع على سير العمل فيه في ظل جائحة كورونا ومدى جهوزيته لاستقبال الحالات المفترضة خاصة وأنه يقترب من معبر رفح ويملك الإمكانيات اللازمة. وضم الوفد كلاً من النواب: خميس النجار، سالم سلامة، يوسف الشرافي، ويونس أبو دقة، وكان في استقبالهم مدير المستشفى د. يوسف العقاد، بحضور د. عاطف الكرد مندوباً عن وزارة الصحة، وممثل منظمة الصحة العالمية في قطاع غزة د. عبد الناصر صبح، بالإضافة لكوكبة من المسؤولين بالوزارة تقدمهم د. عبد اللطيف الحاج. وناقش الحضور العديد من القضايا والعقبات التي تواجه المستشفى حال تم تخصيصه لاستقبال حالات جائحة كورونا، كان أبرزها نقص التجهيزات الطبية ومستلزمات الوقاية والفحوصات المخبرية، وقلة الكوادر الطبية والإدارية، والحاجة

الزهار: نرفض بشدة ما يسمى قانون حماية الأسرة



المبادئ الفلسطينية والوطنية والأخلاقية، مطالبة كافة فئات المجتمع المختلفة شعبياً ورسمياً بالتصدي لتمرير قانون حماية الأسرة وخصوصاً في ظل الانشغال العالمي بجائحة كورونا والتصدي المحلي لقانون الضم.

الهوية والثقافة والأخلاق الفلسطينية. من جانبها، وجهت رجاء الحلبي مسؤولة الحركة النسائية في حماس، رسالة للمجلس التشريعي بالوقوف سداً منيعاً بقوانينه ومواقفة الصلبة في وجه كل من يريد تغيير

للمجلس التشريعي. ودعا الزهار، الجميع إلى التصدي بقوة وعدم السماح بتمرير مثل هذا القانون الذي يهدم الأسرة الفلسطينية ويتنافى مع الشريعة الإسلامية والقانون الفلسطيني ويتعارض مع

أكد القائم بأعمال رئيس المجلس التشريعي الدكتور محمود الزهار، رفض المجلس ومعارضته الكاملة لما يسمى قانون حماية الأسرة الذي أقرته السلطة في رام الله بالقراءة الأولى، والذي استمدته نصاً وروحاً، من اتفاقية "سيداو"، التي تتناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية والأعراف والتقاليد الفلسطينية، جاءت تصريحات الزهار، خلال وقفة نظمتها الحركة النسائية في حماس في ساحة المجلس التشريعي بعنوان: "لا لقانون تدمير الأسرة".

وأوضح الزهار أن ما يسمى قانون حماية الأسرة يعتبر في حكم المنعدم قانوناً كونه صدر عن جهة غير شرعية وهي غير مختصة دستورياً، ما يعني أن إصدار هذا القانون يشكل تغولاً سياسياً وقانونياً على النظام السياسي الفلسطيني والقانون الأساسي الفلسطيني، وإمعاناً في اغتصاب الحق والمكانة القانونية والدستورية التي منحها القانون الأساسي

النائب يونس الأسطل يستقبل وفداً من مبادرة المشاريع التنموية



صمود أبناء المجتمع، داعياً الجهات الرسمية والأهلية التي تستطيع تمويل مشاريع من شأنها تعزيز صمود المجتمع لزيادة نسبة أعمالها لتحقيق تحسن اقتصادي.

قطاع غزة بسبب الحصار والتي اشتدت في ظل جائحة كورونا. وأكد الأسطل، أن المجال مفتوح لكل الخيرين والمبادرين في المجتمع الفلسطيني لتعزيز

ودعا النائب الأسطل، إلى ضرورة تكثيف المبادرات الشبابية لجهودها وتسهيل الجهات الرسمية لعمل تلك المبادرات، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يحياها أهالي

استقبل النائب يونس الأسطل وفداً شبابياً من مبادرة المشاريع التنموية جنوب قطاع غزة، ضم كلاً من رئيس المبادرة حامد أبو علوان، د. غادة الفرا، إيمان الرقب، مصلح أبو غالي، وذلك لبحث سبل التعاون المشترك لتسهيل إقامة المشاريع الصغيرة لخدمة الأسر المتعففة في محافظة خان يونس.

وأكد النائب الأسطل، على أهمية وجود مثل هذه المبادرات المجتمعية في المحافظة، والتي تعكس روح وانتماء الشباب تجاه وطنهم وبناء وتنمية مجتمعهم، وذلك بما يتناغم مع الحاجات الملحة ووفق الإمكانيات المتاحة. وأوضح أن مكتب النواب في المحافظة يهتم بالتعاون مع كافة قطاعات المجتمع المحلي ويتبنى كافة المبادرات الشبابية التي من شأنها زيادة التعاون والتشبيك المجتمعي بما يخدم الجميع.

مواقف برلمانية دولية

البرلمان الإسباني يرفض خطة الضم

أكدت مسؤولة العلاقات الخارجية في المجموعة البرلمانية الاشتراكية بالبرلمان الإسباني "آنا بيلين فريندس كاسيرو"، رفضها لقرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضم أراض فلسطينية، مشددة على ضرورة الوقوف في وجه الاحتلال ومنعه من تنفيذ مخططاته.

وعبرت "كاسيرو" خلال استقبالها وفداً من السفارة الفلسطينية بإسبانيا، عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني ودعمها لحقوقه المشروعة، داعية لتشكيل مجموعات برلمانية في كل دول العالم تضغط باتجاه عزل الاحتلال لمنعه من سرقة الأرض الفلسطينية.

البرلمان البلجيكي يدعو للاعتراف بدولة فلسطين

اعتمدت لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الفيدرالي البلجيكي، اقتراحاً مقدماً من الحزب الاشتراكي البلجيكي، يدعو بلجيكا للاعتراف بدولة فلسطين، وسيتم عرضه على البرلمان البلجيكي الفيدرالي خلال جلسة عامة ستعقد في السادس عشر من الشهر المقبل لنقاشه وتحديد موقفه منه ثم رفعه للحكومة البلجيكية.

ودعت الأحزاب الاشتراكية الحكومة الفدرالية للاعتراف بدولة فلسطين أسوة بالعديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والتي اتخذت نفس القرار، تجدر الإشارة إلى أن كلاً من: السويد وبولندا والمجر ورومانيا وبلغاريا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا يعترفون بدولة فلسطين.

رئيس البرلمان العربي يدعو للتوحد لمواجهة قرار الضم

وصف رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس مجلس النواب الأردني عاطف الطراونة، المشروعات الدولية الداعمة للاحتلال التي تطرح الآن للسيطرة على ما تبقى من أرض فلسطين بالمشبوهة، داعياً الدول العربية للوقوف موحدين في رفض كل مشاريع التسوية.

وأشار الطراونة في تصريح صحفي بمناسبة الذكرى "53" للنكسة إلى أن الاحتلال ما زال يفاخر بأشجع صور العنصرية والإجرام والإرهاب بحق الشعب الفلسطيني في عالم تغيب عنه الشرعية الدولية وقراراتها.

وحذر الطراونة من استغلال الاحتلال الانشغال العالمي بجائحة كورونا وتمير خطط طمس معالم فلسطين وتهويدها وشرعنة ضم الضفة الغربية وغور الأردن وشمال البحر الميت ومرتفعات الجولان، وبناء المزيد من المستوطنات..

نائب أردني يعتصم أمام السفارة الأمريكية رفضاً للضم

اعتصم النائب سعود أبو محفوظ، أحد نواب الحركة الإسلامية في البرلمان الأردني وحيداً، أمام مبنى السفارة الأمريكية في العاصمة الأردنية عمان، احتجاجاً على تأييد واشنطن لخطة الضم الإسرائيلية بحق مناطق بالضفة وغور الأردن.

وقال النائب أبو محفوظ، وهو عضو لجنة فلسطين النيابية، وباحث متخصص بمدينة القدس المحتلة، أنه يقف ضد العنصرية الأمريكية تجاه الأمريكيين من أصول أفريقية، وكذا ضد سياسة التأييد الأمريكي للاحتلال الإسرائيلي.

ورفع أبو محفوظ لافتة كتب عليها أن ضم الأغوار ونقل السفارة الأمريكية وصفقة القرن، جريمة، داعياً العالم للوقوف أمام عنجهية الولايات المتحدة ودعمها المطلق للاحتلال الإسرائيلي الذي وصفه بأنه يهدد الأمن والسلم العالمي.

الكونغرس الأمريكي يدين اعتداءات الاحتلال

وجه "54" عضواً بالكونغرس الأمريكي رسالة إلى السفير الأمريكي لدى الاحتلال "ديفيد فريدمان" طالبوه فيها بوضع حد لجرائم المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس، معربين في رسالتهم عن قلقهم البالغ إزاء تصاعد جرائم الاحتلال ضد الفلسطينيين سيما الاعتداءات والتصفيات الجسدي، واقتلاع أشجار الزيتون والقاء الحجارة على المركبات الفلسطينية وغيرها.

وأكدوا أن حوادث كهذه لا تتسبب بالمعاناة المأساوية فحسب، بل وتلحق الضرر باحتمالات التوصل إلى حل تفاوضي للصراع، مشددين على ضرورة العمل من أجل مواجهة الارتفاع الحاد في جرائم وهجمات الاحتلال..

بيلوسي: خطة الضم تعرض مستقبل المنطقة للخطر

اعتبرت رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي ضم الاحتلال الإسرائيلي لأراض فلسطينية في الضفة الغربية، بأنه يقوض مصالح الأمن القومي لبلادها، ويعرض مستقبل في المنطقة للخطر.

وعبرت بيلوسي، في اجتماع مع أعضاء المجلس الديمقراطي اليهودي وهو منظمة أمريكية، عن قلقها لنية الاحتلال ضم أجزاء من أراضي الضفة الغربية المحتلة، مؤكدة رفضها لهذه الخطوة، مشيرة إلى أن العديد من النواب الأمريكيين يشاطرونها القلق والرفض لقرار الاحتلال الإسرائيلي أو ما بات يعرف بخطة الضم.

استمعت لرئيس سلطة الأراضي..
لجنة الداخلية تزور مركز اصلاح وتأهيل الشمال

تفقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي مركز اصلاح وتأهيل محافظة الشمال وزارت مرافقه واطلعت على سير العمل اليومي فيه، كما عقدت اللجنة جلسة استماع لرئيس سلطة الأراضي ماهر أبو صبحه، واستمعت منه لطبيعة الإجراءات التي تتخذها سلطة الأراضي بشأن التعديلات على ما يعرف بأراضي المنحوب والأراضي الحكومية والعشوائيات، "البرلمان" تابعت فعاليات اللجنة وأعدت التقرير التالي:



لجنة الداخلية والأمن لدى اجتماعها مع رئيس سلطة الأراضي ماهر أبو صبحه

وتفقد النواب في ختام الزيارة غرف المركز وأقسامه والتقوا بعدد من النزلاء الذين أبدوا ارتياحهم لتعامل إدارة مركز معهم.

الاستماع لرئيس سلطة الأراضي

إلى ذلك عقدت اللجنة جلسة استماع لرئيس سلطة الأراضي ماهر أبو صبحه، بحضور النواب: إسماعيل الأشقر، مروان أبو راس، محمد فرج الغول، سالم سلامة، وجميلة الشطي، وبحث النواب إجراءات سلطة الأراضي في التعامل مع التعديلات على أراضي المنحوب والأراضي الحكومية والعشوائيات، وكذلك اسهامات سلطة الأراضي في إنجاح المشروع الزراعي بمحافظة شمال قطاع غزة. من ناحيته وضع أبو صبحه، نواب اللجنة في صورة مجمل التعديلات، مؤكداً على أن هدف سلطة الأراضي وقف استنزاف الأراضي الحكومية ومحاولة استعادتها قدر المستطاع، لافتاً إلى أن عمل سلطة الأراضي يسير وفق خطة منظمة ومتكاملة وتتوافق مع القانون، داعياً أعضاء

زيارة مركز اصلاح وتأهيل الشمال

هذا وزار وفد من لجنة الداخلية والأمن مقر مركز تأهيل واصلاح الشمال، للاطلاع على سير العمل في المركز، وضم الوفد رئيس لجنة الداخلية والأمن النائب إسماعيل الأشقر، والنائب مروان أبو راس، والنائب سالم سلامة، وكان في استقبالهم مدير مركز اصلاح وتأهيل الشمال المقدم محمد أبو اللين ولفيف من العاملين في المركز. واطلع النواب على سير العمل في المركز سيما آلية التعامل مع النزلاء والحرص على تطبيق مفهوم الإصلاح والتأهيل للنزلاء بحيث يصبحون بعد انتهاء حكومتهم عناصر إيجابية في المجتمع.

وأشاد النواب بالأليات التي وضعتها إدارة المركز في التعامل مع النزلاء خاصة العدالة والمساواة تطبيق النظام، وتكثيف الدورات وورش العمل واللقاءات التثقيفية والتوعية للنزلاء. وأكد النواب على ضرورة استمرار التعاون بين مراكز



النائب مروان أبو راس وسالم سلامة يتفقدان مركز تأهيل وإصلاح الشمال

اللجنة للاطلاع على سير العمل اليومي على أرض الواقع من خلال زيارات ميدانية لبعض المناطق.

المشروع الزراعي

هذا وناقش الحضور حل بعض الإشكاليات المطروحة، وآليات العمل في المشروع الزراعي والتعديلات، مؤكداً على أن المجلس التشريعي هو المرجعية القانونية لسلطة الأراضي.

يذكر أن سلطة الأراضي خصصت أرض زراعية بمحافظة شمال غزة في القرية البدوية بمساحة قاربت على "700" دونم وذلك بهدف دعم المزارعين وزيادة إنتاج السلة الغذائية في القطاع، وهي مقسمة إلى "269" قسيمة بمساحة "2" دونم لكل قسيمة، ولفت أبو صبحه، أن سلطة الأراضي تقوم بتأجيرها للمزارعين بأسعار رمزية جداً لغرض الاستزراع فقط.

الإصلاح كافة الجهات ذات العلاقة في تثقيف واصلاح وتأهيل النزلاء خاصة هيئة التوجيه السياسي والمعنوي ورابطة علماء فلسطين، والمراكز التثقيفية والتوعوية.

بدوره أوضح "أبو اللين" أن إدارة المركز اتخذت العديد من الإجراءات لمواجهة جائحة كورونا، منها إعطاء اجازات بيئية لكثير من النزلاء ممن يمكن منحهم اجازات وفق القانون، لافتاً أنه لم يتبقى في المركز سوى "70" نزلياً ويتم التعامل معهم وفق إجراءات السلامة التي أكدت عليها وزارتي الصحة والداخلية وجهات الاختصاص.

من ناحيتهم دعا النواب إلى الاستمرار في تطبيق إجراءات السلامة خاصة في يتعلق بالزيارات للنزلاء بحيث يمنع زيارة كبار السن والأطفال لمراكز الإصلاح، والاستمرار في التعقيم والنظافة وارتداء الكمامات، والعمل على توفير كل ما يلزم العاملين بالمركز لضمان استمرار تطبيق إجراءات السلامة.